



تحت الحظر حتى الساعة 11 صباحاً بتوقيت وسط أوروبا، الخميس 26 شباط/فبراير 2026

**التعاون الدولي من خلال اتفاقيات مراقبة المخدرات يفيد سكان العالم أجمع، على حد قول
الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (INCB) في تقريرها السنوي**

من خلال العمل معاً، تصبح الدول أكثر قدرة على التصدي بفعالية للتحديات
التي تطرحها المخدرات غير المشروعة

فيينا، 26 شباط/فبراير (دائرة الأمم المتحدة للإعلام) – أفادت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة) في تقريرها السنوي لعام 2025 أن التعاون الدولي في إطار اتفاقيات مراقبة المخدرات أدى إلى حماية صحة ورفاهية الناس في جميع أنحاء العالم. وقد أدى عمل الدول بشكل جماعي دوراً حيوياً في التخفيف من الأضرار الاجتماعية والاقتصادية للمخدرات غير المشروعة.

وقالت رئيسة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، البروفيسورة سيفيل أتاسوي: "لقد جرت معالجة مشكلة الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها مع ضمان توفر الأدوية الأساسية على نحو فعال على مدى 60 سنة مضت عن طريق اتفاقيات مراقبة المخدرات، التي تمثل إطار عمل قوياً للتعاون يحظى بدعم شبه عالمي. والدور الذي نؤديه هو تعزيز الجهود التعاونية بين البلدان والأقاليم من خلال عملنا".

وقد أدركت الدول أن العمل العالمي المنسق هو أنجع وسيلة لحماية مواطنيها وتلبية احتياجاتهم الطبية والعلمية. وتوفر الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات نهجاً مشتركاً لاتخاذ تدابير مشتركة من أجل معالجة مشكلة المخدرات العالمية.

قصة نجاح دولية

بموجب الاتفاقيات، يتعين على الحكومات أن تزود الهيئة بالمعلومات اللازمة لتمكينها من الرصد الفعال للزراعة والإنتاج والصنع والاستهلاك والتجارة المشروعة في المواد الخاضعة للمراقبة، بهدف ضمان توفيرها للأغراض المشروعة مع منع تسريبها. وبفضل كفاءة نظام التقديرات والتقييمات هذا، فإن مستوى تسريب المواد الخاضعة للمراقبة المنتجة بصورة مشروعة إلى قنوات غير مشروعة منخفض للغاية، كما توقف تقريباً تسريب المؤثرات العقلية المنتجة بصورة مشروعة إلى قنوات غير مشروعة، وهذان نجاحان دوليان لم يسبق لهما مثيل.

وأثبتت نظام التقديرات فعاليته لأنه ينطبق على جميع الدول، بصرف النظر عن وضعها كأطراف أو غير أطراف في الاتفاقيات.

المنصات العملياتية التي توفر تبادل المعلومات في الوقت الحقيقي

تقدم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات إلى الحكومات خدمات تبادل المعلومات في الوقت الحقيقي المستندة إلى البيانات، وذلك بشأن شحنات المواد الكيميائية التي يحتمل استخدامها في صنع المخدرات على نحو غير مشروع. وتساعد هذه الأدوات على تقليل خطر التسريب إلى الصنع غير المشروع للمخدرات إلى أدنى حد ممكن مع ضمان سلامة وكفاءة التجارة الدولية في السلائف الخاضعة للمراقبة.

وعبر منصتي "بن أونلاين" اللتين طورتها الهيئة، تبلغ الدول الأعضاء مسبقاً بالصادرات المخطط لها من السلائف الكيميائية المدرجة في الجداول الدولية أو بشحنات السلائف التي لا تخضع للمراقبة الدولية، ولكنها تستخدم في صنع المخدرات على نحو غير مشروع.

وفي آذار/مارس 2025 استُخدمت منصة الهيئة "بن أونلاين" (نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر) لمنع تسريب 3 أطنان من مادة سليفة للفنتانيل لم تُدرج في اتفاقية سنة 1988 إلا في كانون الأول/ديسمبر 2024. ولولا إيقاف هذه الشحنة، لكان من الممكن استعمالها لصنع ما يقدر بـ1,4 إلى 3,3 أطنان من الفنتانيل على نحو غير مشروع.

وتعمل منصة نظام "بيكس" المأمونة التابعة للهيئة على تعزيز الاتصالات وتبادل المعلومات على نحو آني بين السلطات الوطنية بشأن الحوادث المتعلقة بالمختبرات غير المشروعة والسلائف الكيميائية والمعدات ذات الصلة. أما النظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير (I2ES) فهو يتيح للبلدان تبادل أذون الاستيراد والتصدير الإلكترونية للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية بشكل آمن، فيلغي الحاجة إلى تبادل الوثائق المادية، مما يقلل من مخاطر التصاريح الاحتمالية.

التعاون خارج نطاق الحكومات

تستخدم الهيئة ولاياتها وصلحياتها الفريدة في عقد الاجتماعات، بموجب الاتفاقيات الدولية ذات الصلة لمراقبة المخدرات من أجل إتاحة التعاون الدولي الطوعي بين الحكومات وأجهزة الإنفاذ التابعة لها، بما في ذلك الشرطة والجمارك والبريد والسلطات التنظيمية والشركاء المعنيون من القطاع الخاص.

على سبيل المثال، يتناول برنامج "غريدس" الاتجار بالمواد الخطرة غير المجدولة بموجب الاتفاقيات. ويستخدم ما يقرب من 200 من الحكومات والأقاليم والشركاء الدوليين، مثل منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي، الأدوات والموارد التي يتيحها برنامج "غريدس" لتحسين تبادل المعلومات الاستخباراتية.

الشراكات مع القطاع الخاص

يلزم أيضاً إقامة تعاون وثيق مع الصانعين والمستوردين والمصدرين وتجار الجملة وتجار التجزئة في قطاع الصناعات الكيميائية من أجل تنفيذ نظام فعال لمراقبة السلائف. وهناك أكثر من 100 شركة عالمية من 19 قطاعاً مختلفاً تتبادل بانتظام مع الحكومات المعلومات المتعلقة بالمخدرات الاصطناعية والمواد الكيميائية الناشئة، وذلك من خلال برنامج "غريدس".

وعلاوة على ذلك، تشجع الهيئة شراكات القطاعين العام والخاص مع القطاعات الرئيسية التي يستغلها المتجرون بالمخدرات، مثل قطاع التجارة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي والتسويق وخدمات الدفع والخدمات المالية وشحن البضائع وخدمات البريد والبريد السريع.

لا يزال الحصول على أدوية تسكين الألم وتوافرها بأسعار معقولة يمثل مشكلة بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط

على الرغم من كفاية الإمدادات الإجمالية واستقرار المخزونات العالمية من الأدوية اللازمة لتسكين الألم، حسبما أفادت الحكومات، فإن عدم المساواة في الحصول على المسكنات الأفيونية بأسعار معقولة يمثل مشكلة مستمرة. ولا يزال العديد من البلدان يبلغ عن صعوبات في شراء الأدوية التي تحتوي على المورفين.

كما أن زيادة توفير المؤثرات العقلية المستخدمة لعلاج عدة حالات صحية، بما في ذلك الصرع، وتيسير تكلفتها في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، من شأنه أن يعود بمنافع للصحة على الصعيد العالمي.

التحديات والاتجاهات الإقليمية

توجد حالياً مجموعة متنوعة كبيرة من المخدرات في أفريقيا، مع ازدياد في معدلات استهلاكها. ويستهدف المتجرون بالكوكايين هذه المنطقة، لكن الشاغل الرئيسي هو الاتجار بالمؤثرات الأفيونية الصيدلانية، بما في ذلك المواد ذات النوعية المتدنية.

وفي أمريكا الشمالية، على الرغم من انخفاض عدد حالات تعاطي جرعات مفرطة من المخدرات الاصطناعية في كل من كندا (بنسبة 17 في المائة) والولايات المتحدة الأمريكية (بنسبة 27 في المائة)، لا يزال من السابق لأوانه تقييم ما إذا كان ذلك يمثل اتجاهاً مستمراً.

ويمثل سوق الكوكايين في أمريكا الجنوبية أسرع أسواق المخدرات غير المشروعة نمواً، وأفضت زيادة الإنتاج إلى توسع تلك السوق في أنحاء آسيا وأفريقيا.

وفي شرق آسيا وجنوب شرقها، لا يزال الميثامفيتامين يمثل التهديد الأكبر بين المخدرات الاصطناعية، مسجلاً ضبطيات قياسية. ولا يزال جنوب آسيا يمثل أكبر سوق لاستهلاك المؤثرات الأفيونية في جميع أنحاء العالم، فهو يضم ثلث العدد المقدر عالمياً للأشخاص الذين يتعاطون المؤثرات الأفيونية. وظلت زراعة خشخاش الأفيون عند أدنى مستوى لها على الإطلاق في أفغانستان، حيث بلغت المساحة المستخدمة للزراعة غير المشروعة 10 200 هكتار في عام 2025.

وإزداد تهريب الكوكايين إلى غرب أوروبا ووسطها بشكل كبير في السنوات الأخيرة، كما يتضح من انتشار هذه المادة وتوافرها على نطاق واسع ومن إجمالي الكميات المضبوطة. ويتوسع نطاق الصنع غير المشروع للمخدرات الاصطناعية في أوروبا، ولا يزال انتشار المؤثرات النفسانية الجديدة يشكل تحدياً كبيراً.

ويستمر الاتجار بالمخدرات في أوقيانوسيا عبر دول المحيط الهادئ الجزرية بمستويات غير مسبوقه. وارتفع تعاطي المخدرات كمصدر قلق كبير في مجال الصحة العامة و شاغل اجتماعي مهم في جميع أنحاء المحيط الهادئ، ولا سيما في فيجي و بابوا غينيا الجديدة وتونغا.

العمل معاً للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية

قالت رئيسة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، البروفيسورة سيفيل أناسوي: "إن حماية صحة الناس في جميع أنحاء العالم من مخاطر المخدرات غير المشروعة هي مسؤولية عامة ومشاركة. والنظام الدولي لمراقبة المخدرات يعتمد على استعداد البلدان وقدرتها على العمل معاً".

وتعترف الهيئة بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها البلدان للعمل معا عبر الحدود، وبالتقدم الذي تحرزه الدول في تنفيذ الاتفاقيات. وتواصل الهيئة تشجيعها المزيد من التعاون الدولي في مكافحة التحديات المتصلة بالمخدرات من أجل اتخاذ تدابير وطنية فعالة.

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي الهيئة شبه القضائية المستقلة المكلفة بتعزيز ورصد امتثال الحكومات للاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات: الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971، واتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988. وأنشئت الهيئة بموجب الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، وينتخب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أعضاء الهيئة البالغ عددهم ثلاثة عشر عضوا بصفتهم الشخصية لولاية مدتها خمس سنوات.

* * * * *

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال:

أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
الهاتف: 26060-4163 (+43-1)
البريد الإلكتروني: incb.secretariat@un.org
www.incb.org